

إعادة الإعمار في العراق: الطريق الغامض في الأفق

أنطوني كوردسمان

٢٠٠٧/٢/٢

مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية



ترجمة : مركز الكاشف للمتابعة والدراسات الإستراتيجية

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة العدد:

في هذا العدد ترجمة للملخص التنفيذي لتقرير مطول للخبير الأمني والعسكري المعروف أنطوني كوردسمان، منشور في موقع مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية، يتناول مستقبل عملية إعادة إعمار العراق بعدما حلّ به من دمار وخراب واسع النطاق، في بناء التحتية، ليس له مثيل على الإطلاق. ولمن يريد الإطلاع على أصل التقرير فهو موجود على الرابط التالي:

http://www.csis.org/index.php?option=com_csis_pubs&task=view&id=3715

وإن ما إندلع على شكل تمرد أو عصيان مسلح تحول فعلاً إلى صراع طائفي وعرقي يهدد
بتمزيق وتقسيم البلاد

وقد يقود هذا القتال العراق إلى حرب أهلية دموية أو إلى تقسيمه إلى ثلاثة أجزاء
بين الشيعة والسنة والأكراد

وإن إخفاقات العراق ناجمة إلى حد ما عن إخفاقات في الطريقة التي إتبعتها الولايات المتحدة في تحديد
وإدارة برنامجها لمساعدة العراق

والجزء الأعظم من هذا التمويل أو الدعم المالي قد ذهب أدراج الرياح، أو لم يقدم إية خدمة للعراق سوى
الحفاظ على الوضع الاقتصادي الراهن الذي كان سائداً قبل غزو العراق بقيادة أمريكا

ويبين هذا التقرير بأن خطط المساعدة السابقة سيكون من اللازم إعادة هيكلتها أو بنائها بشكل كامل خلال
مسار الأحداث لسنتي ٢٠٠٧ و ٢٠٠٨، حتى لو نجحت الإستراتيجية الجديدة للولايات
المتحدة والحكومة العراقية

إن الانفصال الكردي في الشمال والتحرك الإقليمي الشيعي في جنوب العراق يولدان فعلاً حركات إنفصالية

وإن القسم الأعظم من جهد الدعم الذي كان ناجحاً لحد الآن، سيأخذ مسيراً فاشلاً بشكل سريع نسبياً ،
وخاصة المشاريع المعتمدة على قطع غيار وأعمال صيانة غربية

لكن الشيء الواضح، هو أنه حتى في حالة تحقق "النصر" ، فإن الخطط والبرامج الموجودة فعلاً يمكن أن
تشكل تمهيداً للدخول في مجموعة الجهود التي يمكنها التعامل مع مستقبل يختلف تماماً عن ذلك المستقبل
الذي إتكلت عليه جهود المعونة الفعلية لحد الآن

إعادة الإعمار في العراق:**الطريق الغامض في الأفق**

أنطوني كوردسمان

٢٠٠٧/٢/٢

مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية

كرسي أرلينغ بورك في الاستراتيجية

ملخص تنفيذي

إن إستراتيجية بوش الجديدة تعتمد على التقدم في المجال الاقتصادي بنفس درجة إنكالتها على التقدم في الأبعاد السياسية والأمنية . وإن مسار القتال الدائر في العراق غامض ومبهم إلى درجة أنه لا يمكن لأي أحد أن يتنبأ متى سيكون البدء بعملية إعادة إعمار مبرمجة ومنظمة للقطاعين الاقتصادي والنفطي أمراً مكنياً . وإن ما إندلج على شكل تمرد أو عصيان مسلح تحول فعلاً إلى صراع طائفي وعرقي يهدد بتمزيق وتقسيم البلاد . وقد يقود هذا القتال العراق إلى حرب أهلية دموية أو إلى تقسيمه إلى ثلاثة أجزاء بين الشيعة والسنة والأكراد .

لكن هذا التقرير يبين مع ذلك إن القتال إقترن بمشاكل جديدة إن لم نقل خطيرة بالنسبة لتخصيص المعونات أو المساعدات . ويعرض التقرير وبشكل موثق إخفاقات رئيسية حصلت في جهود ومساعي العراق لإعادة إعمار بنيته التحتية وقطاعاته النفطية ، وكذلك الفشل في جهود المساعدة لبناء وتقوية قدرات وإمكانات الحكومة العراقية لإدارة وتدبير ممتلكات وأرصدة العراق والتبرعات أو المعونات المقدمة له .

وإن إخفاقات العراق ناجمة إلى حد ما عن إخفاقات في الطريقة التي إتبعتها الولايات المتحدة في تحديد وإدارة برنامجها لمساعدة العراق . وقد وضعت أمريكا برامج لتقديم معونات للعراق وصلت قيمتها إلى ٣٨ مليار دولار ، للفترة الممتدة بين غزوها للعراق سنة ٢٠٠٣ وتاريخ إعلان الرئيس الأمريكي بوش عن إستراتيجية جديدة لهذا البلد في شهر كانون الثاني من عام ٢٠٠٧ . وقد تعهد المجتمع الدولي بتقديم أكثر من ١٥ مليار دولار كمساعدات للعراق . والجزء الأعظم من هذا التمويل أو الدعم المالي قد ذهب أدراج الرياح ، أو لم يقدم إية خدمة للعراق سوى الحفاظ على الوضع الاقتصادي الراهن الذي كان سائداً قبل غزو العراق بقيادة أمريكا .

وستكون هذه القضايا أخطاراً تهدد العراق خلال الأشهر القادمة . وغاية ما تهدف إليه إستراتيجية بوش الجديدة هو ربح الوقت ودعم العمليات العسكرية لسنة واحدة أو ما يناهز ذلك بطرق يمكنها إضعاف الحوافز الاقتصادية التي تدعم وتساند القتال الطائفي والعرقي . ولا يمكن لهذه الإستراتيجية أن تؤتي أكلها أو تثمر عن نتائج ملموسة الا عندما تدعم المساعدات الاقتصادية في جانب "عمر" في خطة "إربح وأمسك ثم عمر" .

وإن مشاكل إعادة إعمار العراق ستكون خطيرة بنفس الدرجة إذا تمكنت إستراتيجية بوش من إعادة إستقرار وأمن أكثر إلى العراق . ويبين هذا التقرير بأن خطط المساعدة السابقة سيكون من اللازم إعادة هيكلتها أو بنائها بشكل كامل خلال مسار الإحداث لسنتي ٢٠٠٧ و ٢٠٠٨ ، حتى لو نجحت الإستراتيجية الجديدة للولايات المتحدة والحكومة العراقية .

ويظهر التقرير لماذا تستدعي التطورات في العراق في النهاية إتخاذ الخطوات التالية:

- هناك حاجة لخطط أكثر واقعية ومبنية على الحقائق لتحقيق تطوير شامل لإعانة العراق وإنفاق الحكومة العراقية اللتين تشكلان قضايا حساسة لوجهات نظر العراق مقابل وجهات نظر الولايات المتحدة والمستشارين الخارجيين.

- إن الانفصال الكردي في الشمال والتحرك الإقليمي الشيعي في جنوب العراق يولدان فعلا حركات إنفصالية، حتى لو كانت بدون فعل ، حسب شروط الدستور الجديد الذي يسمح بإقامة نظام فيدرالي في كل محافظة مع بقاء الحكم المركزي في بغداد. وستبقى هذه القضايا تحتل الصدارة حتى لو نجحت خطط بوش - المالكي.

- إن الانتخابات المحلية ، والتصويت على النظام الفيدرالي، وتوزيع عائدات النفط بموجب القانون المقترح والمرتب ، ستميل كلها إلى تقوية السلطة الإقليمية والمحلية مقابل الحكومة المركزية حتى في حالة تحقق النصر.

- إن الفشل في إكمال وإنجاز مشاريع المساعدة العديدة، وتسهيل إنتقالها بالصورة الصحيحة إلى العراقيين ، وتوفير سيل مالي داعم ومستمر حتى يتمكنوا من الوقوف على أقدامهم ويصبحوا مكثفين ذاتياً ، سيمثل مشكلة متنامية في العام ٢٠٠٧ . وإذا نجحت إستراتيجية الرئيس بوش ، فإن ذلك سيتطلب عملاً جدياً خلال سنة ٢٠٠٨ ، بما إن المشاريع مدار البحث تحتاج للإصلاحات ، والمزيد من الاستثمارات، أو تفنقر لأموال عاملة توظف في العمل. وإن القسم الأعظم من جهد الدعم الذي كان ناجحاً لحد الآن، سيأخذ مسيراً

فائلاً بشكل سريع نسبياً ، وخاصة المشاريع المعتمدة على قطع غيار وأعمال صيانة غربية.

- إن القدرات العراقية لتخطيط وإدارة مساعي إغاثة فاعلة مازال بحاجة للتوالد على مستويات وزارية وحكومية ومحلية. وإن الفساد وعدم الكفاءة بسبب الخمول البيروقراطي والافتقار لمنتسبين مؤهلين أو كفؤين ، والمخاطر المحيطة بتشغيل الحقل، والمحاباة العرقية والطائفية ، والمحسوبية و المنسوبية، ومشاكل نزاهة المتعهد وقدرته، تعد كلها مشاكل سائدة وحاكمة فعلاً وليست أموراً إستثنائية. وإن الحاجة لبناء عناصر نزيهة وكفوءة عراقية لتولي أمر المساعدات في التنمية الاقتصادية تعد أمراً مرجحاً وحساساً كما هي حال أية ناحية أخرى من خطة " إكسب المعركة، ثم أمسك، ثم عمر".

- إن القابليات الأساسية للولايات المتحدة لتخطيط وإدارة إي جانب من جوانب برنامج إعادة إعمار العراق تتسم أيضاً بالضعف بشكل خطير. وليس واضحاً فيما إذا كان بإمكان الولايات المتحدة إجراء زيادة بأربعة أمثال في عدد الخبراء المدنيين البالغ تعدادهم حالياً مائة شخص والعاملين في قوات التدخل السريع (PRT) الفعلية في العراق. فالعديد من موظفي الدولة الفعليين تعوزهم المؤهلات المناسبة والمطلوبة وقد قضوا سنتين لاستخدام وبناء أعدادهم الحالية ، والعون الأمريكي ، وفيلق المهندسين ، وإن المقاولين الامريكين حققوا نجاحات فردية عديدة، إلا أنهم أبدوا قدرة قليلة لإدارة وتدقيق وتطوير إجراءات فعالة ومناسبة . والمستوى الشامل لفاعلية الولايات المتحدة كان مساوياً تقريباً لمستوى

- إن إستراتيجية بوش الجديدة ستجعل في النهاية من موضوع إعادة الروح لصناعات دولة العراق أولوية حرجية، لكن ذلك يتطلب وضع خطط جديدة وإيجاد مصادر جديدة للتمويل وإعادة برمجة ثابتة للأموال الموجودة.

- وستكون هناك حاجة لجهد مشابه للاهتمام بمسألة تدهور قطاع الري، وإنعدام التمويل والتحديث في القطاع الزراعي.

- وبينما يتراجع حجم الصراع أو القتال ستكون هناك حاجة ماسة لوضع خطط جديدة للتعامل مع أضرار وخسائر فترة الحرب التي لحقت بالبنى التحتية مثل الطرق والجسور والمنشآت الحضرية.... وغيرها.

- كما يجب إجراء تغييرات مماثلة للخطط الفعلية لمواجهة ومعالجة مشاكل المياه والكهرباء والمجاري. وستكون هناك حاجة لوضع خطة تنمية شاملة لكل أنحاء البلاد، تعمل على إعادة تجربة إي من أنواع المنشآت الرئيسية التي يحتاجها البلد، وكذلك كيف يمكن معالجة وحل المشاكل الخطيرة في خطوط الطاقة الكهربائية وأنابيب المياه ، وإتصالات المجاري وتقديم خدمات واقعية للمجتمع.

- ستكون هناك حاجة لمعونة تدعم وتساند التوظيف والاستخدام في القطاع المدني في دوائر الدولة، وتتعامل مع مشاكل من قبيل حل الميليشيات، وخفض حجم قوات الأمن العراقية وإعادة تركيبها عندما تنتقل المهمة من الأمن الداخلي إلى الدفاع عن الوطن ضد التهديدات الخارجية.

فاعلية الحكومة العراقية الجديدة ، ولكن مع حجة أضعف بكثير.

- ينبغي بالحكومة العراقية ومانحي المساعدات على السواء تطوير موقف جديد تجاه موضوع العون يتفاعل مع تجديد او خصخصة صناعات دولة العراق ، ويعثر على حدود لحجم القطاع الحكومي، ويحرر الزراعة والري من إحتكار وتدخلات الدولة التي تتدخل بشكل حاد في الإنتاجية والتنافس.

- وإن تدهور القطاع النفطي في العراق وصل إلى نقطة حيث أصبح التحرك وإتخاذ خطوة جدية أمراً ملحاً وعاجلاً للحفاظ على مستوى الإنتاج الفعلي، مع إستمرار الجهود لتحديد نمو الطلب الداخلي وخفض حجم الواردات من المنتجات. وإن رسم خطة متماسكة ومحكمة لتأهيل قطاع الطاقة وتنميته يعد أمراً حرجاً وحساساً لأية قدرة عراقية للتحويل إلى بلد مكتفٍ ذاتياً من الناحية المالية، إلى جانب إمكانية توفير أموال الحكومة كمحفزات للمصالحة والتعايش المشترك. ويصدق نفس الشيء بالنسبة لإيجاد قدرة مناسبة لتصفية النفط وإلغاء الدعم الحكومي المخصص للمنتجات النفطية التي تولد نمواً بالغاً للطلب وتعمل كحافز يدفع البعض للسرقة ونهب النفط وتهريبه وممارسة نشاطات غير مشروعة في السوق السوداء.

- كما يجب الاهتمام بجد بمعالجة التدهور الحاصل في قطاعي الصحة والتعليم الحرجين والناجم عن القتال وضعف برامج الدعم والمساعدات وتدني مستوى الاستثمارات.

- ان المساعي الفارغة المبذولة لحد الآن لإيجاد وزارات ودوائر حكومية فعالة ووضع حد للفساد والمحسوبية و المنسوية سيكون من اللازم وضعها حيز التنفيذ وتطبيقها عملياً.

- ستكون هناك حاجة لحوافز جديدة ليس لاستقطاب إستثمارات خارجية فحسب، وإنما لإعانة شريحة المهنيين ورجال الأعمال العراقيين لاسترداد عافيتهم، وإصلاح أوضاعهم المتدهورة جراء الحرب والقتال، ومساعدتهم للتعامل مع نتائج حركة الانفصال والتطهير الطائفية والعرقية، وإعادة العديد من الحرفيين وأصحاب المهن العراقيين الذين هجروا البلاد وسافروا إلى الخارج.

وليس واضحاً بأن أيّاً من هذه القضايا والاحتياجات قد تحظى بإهتمام كافٍ بسبب تركيز كل الجهود على المسائل والشؤون السياسية والعسكرية. لكن الشيء الواضح، هو أنه حتى في حالة تحقق "النصر" ، فإن الخطط والبرامج الموجودة فعلاً يمكن أن تشكل تمهيداً للدخول في مجموعة الجهود التي يمكنها التعامل مع مستقبل يختلف تماماً عن ذلك المستقبل الذي إتكلت عليه جهود المعونة الفعلية لحد الآن.